

مجلة علمية محكمة
تصدر عن قسم الإعلام لكلية علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر 3



مجلة:

رقمنة

لدراسات الإعلامية والاتصالية

موضوع العدد الأول :
الصحافة المكتوبة في البيئة الرقمية
متطلبات التكيف وآفاق التحوّل

المجلد الأول : العدد الأول – جويلية 2021

"الرهانات الاقتصادية و التشريعية للصحافة الالكترونية و الصحف المطبوعة في الجزائر ما بين 2015-2021"

*The economic and legislative challenges of the electronic and printed
newspapers in Algeria between 2015-2021*

د. بلحاجي وهيبة

(المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام)

wahibabelhadji5@gmail.com

ملخص:

يعرف المشهد الإعلامي الجزائري في السنوات الأخيرة أكبر تغيير إعلامي بعد ظهور قنوات اتصال جديدة لبث ونشر الأخبار على غرار المواقع الإخبارية الالكترونية و شبكات التواصل الاجتماعي التي أدت بدورها إلى بروز عدة نماذج من استهلاك، إنتاج و استخدام تلك القنوات التي تختلف عن وسائل الإعلام التقليدية وهذا في ظل "الدمقرطة" الشاملة والمتواصلة للمعلومة الرقمية في الجزائر في إطار حق المواطنين في الإعلام.

من جهة أخرى، تحاول وسائل الإعلام التقليدية على رأسها الصحافة المكتوبة التعايش مع الفاعلين الجدد في المعلومة الرقمية لكنها منذ عام 2014 تعاني من أكبر أزمة اقتصادية ومصاعب قانونية في تسييرها التنظيمي و المهني في الجزائر.

Abstract :

The Algerian media field has experienced in recent years a great informational change due to the emergence of new information transmission channels, for example electronic news sites and social networks. The latter have created new models of consumption, production and use of these channels, different from traditional media, all this faces the general and progressive democratization of digital information in Algeria within the framework of the rights of citizens to information.

In addition, the traditional media at their head the written press, tries to coexist with the new actors of digital information but it is confronted since 2014 with a serious economic and enormous legal difficulties for its organizational and professional management in Algeria.

. مقدمة :

تطرح التحولات التي يعرفها المشهد الإعلامي في الجزائر منذ التعددية الإعلامية في التسعينيات عدة إشكالات حول نشاط وسائل الإعلام في ظل البيئة الاقتصادية و القانونية التي تحكمها بما يتوافق مع متطلبات الحق في الإعلام و حرية الصحافة الضرورية في أي مجتمع ديمقراطي. لكن، تفاقم هذا الإشكال مع تنامي و تنوع استخدامات وسائل الاتصال الجديدة من خلال الصحافة الالكترونية مما تطلب إعادة دراسة كل الشروط القانونية والاقتصادية التي تؤثر في نشاط كل وسائل الإعلام في الجزائر خاصة منذ تعاظم انتشار الصحف الالكترونية في إعلام المواطن خاصة بعد 2015. تزامن هذا أيضا مع بروز أزمة اقتصادية حقيقية بالنسبة للصحف الورقية في ظل منافسة القنوات التلفزيونية الخاصة لها و غياب نموذج اقتصادي واضح بالنسبة لها و للصحف الالكترونية على حد سواء.

بدورها أصبحت النصوص القانونية الحالية غير كافية لتأطير هذا التطور الذي يعرفه المشهد الإعلامي بسبب الفوضى التي تعيشها الصحف المكتوبة من جهة و الصحف الإلكترونية من جهة أخرى خاصة فيما يتعلق بالجانب المهني و التنظيمي للصحف الورقية و الالكترونية.

و عليه، نطرح الإشكالية التالية : ما مدى توفر الضمانات الاقتصادية و القانونية لنشاط الصحف الورقية و الالكترونية في الجزائر منذ 2015 إلى 2021؟

1. الشروط الاقتصادية للصحف المكتوبة و الالكترونية في الجزائر بعد 2015:

تشهد الصحف الخاصة منذ عام 2015 إلى غاية اليوم أزمة اقتصادية خانقة بعدما عرفت انتعاشا كبيرا في بداية سنوات الألفين. لذلك، لابد من المرور بأهم مرحلتين عرفتتهما الصحف الخاصة في ظل تطور الصحف الالكترونية منذ عام 2007:

1.1. مرحلة انتعاش الصحف الخاصة 2000-2014:

عرفت الصحافة الخاصة في هذه المرحلة انتعاشا بفضل عدة عوامل أهمها عودة المستثمرين الأجانب إلى الجزائر بعد سنوات من العزوف بسبب الوضع الأمني. يضاف إلى ذلك، صدور أول قانون إعلام عضوي عام 2012 يقر

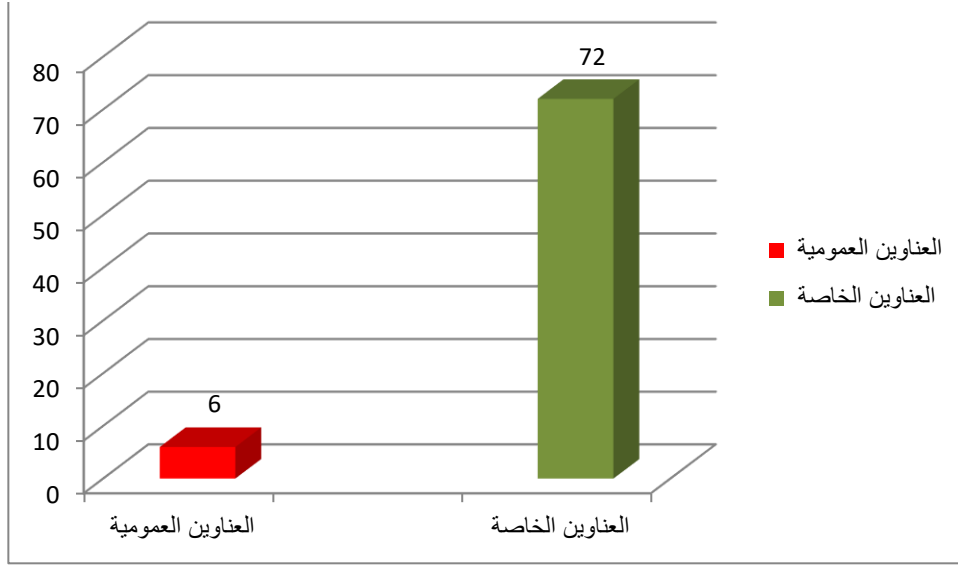
بالحق في الإعلام و حرية الصحافة في المادة الأولى منه في إطار الإصلاحات التي باشرتتها الدولة عام 2011 في ظل التغيرات التي عرفتتها بعض الدول العربية بما أطلق عليه "بالربيع العربي". كما، سمح لأول مرة في تاريخ الإعلام الجزائري و منذ الاستقلال بفتح نشاط السمعي البصري للخواص في مادته 61. و أخيرا، الاعتراف بوسائل الإعلام الالكترونية في مادته 67 (القانون العضوي رقم 05-12، 2012).

وتميز المشهد الإعلامي آنذاك بما يلي:

1.1.1 نمو و تطور المشهد الإعلامي بالنسبة لصحافة الخاصة اليومية مقارنة بالصحف العمومية في ظل إحتكار الدولة لمجال السمعي البصري إلى غاية عام 2012. إذ، عرفت الصحف الخاصة أوج إزدهارها بسبب إنتعاش مداخلها من الإشهار وتعدد المستثمرين والشركاء الإقتصاديين. ولكن، على وجه الخصوص، سوق الخدمات من قبل متعاملي الإتصالات على غرار مؤسسة جيزي ثم نجمة تليها وكلاء السيارات خاصة الفرنسية منها خلال عام 2011. مما سمح لبعض اليوميات من كسب قاعدة مالية ومادية مريحة على غرار يوميات الخبر و الوطن و ليبرتي.

ولوحظ سيطرة الصحف اليومية الخاصة مقارنة بالصحف العمومية على المشهد الإعلامي الجزائري في ظل غياب دور فعال للإعلام العمومي و للأحزاب مما سمح لها بأن تكون أهم قناة لإعلام المواطن كطرف معارض و الوسيط الوحيد بين الدولة والمواطن. وفي هذا الإطار، فحسب إحصائيات وزارة الإتصال لعام 2006 هناك 6 يوميات عمومية بسحب يقدر ب69450 نسخة تتصدرها المجاهد بسحب يقدر ب17500 نسخة مقابل 37 يومية خاصة بسحب يقدر ب 1.311.500 نسخة (دفتر وزارة الاتصال، 2006)، ليرتفع الفارق أكثر فأكثر، ويصل إلى 6 يوميات عمومية مقابل 72 عام 2010. وهذا ما يبينه الشكل رقم 1.

الشكل رقم (1) يبين عدد اليوميات الخاصة و العمومية لعام 2010 (عقون، 2010)



2. عرفت الصحافة الخاصة بداية من سنة 2000 إرتفاعا في عدد العناوين و في حجم السحب بحيث سجل خلال سنة 1999، **103** عنوانا بمعدل سحب يومي يقدر بـ **1.620.000** نسخة ليرتفع إلى 250 عنوانا خلال عام 2004 بمعدل سحب يومي يقدر بـ **2.000.000** نسخة ثم إلى 291 عنوانا عام 2008 بمعدل سحب يومي يقدر بـ **2.428.507** نسخة (وزارة الاتصال، 2008). وأخيرا، بلغ حجم سحب مجموع العناوين عام 2010 بـ **3.471.384** نسخة (وزارة الإتصال، 2010). لكن، غي المقابل تراجع العديد من الاسبوعيات لصالح اليوميات بحثا عن الاشهار اليومي.

وبعدما بلغ عدد الأسبوعيات **41** عنوانا عام 2000 وصل إلى **98** عنوانا عام 2007 إلا أنه تراجع بداية من 2011 بـ **35** عنوانا (بلحاجي، 2014). بالمقابل تواصل إرتفاع اليوميات من **52** يومية عام 2007 إلى **113** يومية عام 2012. في هذا الموضوع، توقفت كل من أسبوعية الخبر تسليية، الخبر الأسبوعي و حلت شركة الخبر الأسبوعي عام 2010. لذلك، يبين الجدول التالي، التطور الكمي ليوميات الخاصة في الجزائر بين 2000-2012.

- الجدول رقم (1): التطور الكمي ليوميات الخاصة في الجزائر بين 2000-2012 (بلحاجي، 2013 : 498).

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد اليوميات	31	43	43	52	68	80	80	96	113

و بالحديث عن موضوع الصحف الخاصة اليومية، شهدت الساحة الاعلامية عدة تحولات أهمها:

- سيطرة صحف الإعلام الشامل على المشهد الإعلامي تليها الصحف المختصة في الرياضة على وجه الخصوص .

- ارتفاع الصحف الناطقة بالعربية على حساب الناطقة بالفرنسية: سيطرت الصحف الناطقة بالفرنسية على العناوين الصحفية في بداية تجربة التعددية الإعلامية في التسعينيات بحيث «بلغ عددها عام 1991 ثمانية عناوين من مجموع 12 عنوانا مقابل 4 ناطقة بالعربية (AHCENE-DJABALLAH, 2011: 7)». لكن، بداية من سنوات الألفين، سيطرت اليوميات الناطقة بالعربية تدريجيا على المشهد الإعلامي ليصل عددها إلى 51 عنوانا عام 2011 بسحب يقدر بـ 1.930.251 نسخة مقابل 45 بالفرنسية بسحب يومي يقدر بـ 871.834 نسخة (بلحاجي، 2013). ويمكن تفسير ذلك، ببداية تكون جيل من الصحفيين و القراء المتمكنين من اللغة العربية بعد تعميم سياسة تطبيق العربية في كل القطاعات من التعليم إلى الإدارة .

- الصحف الجوارية: بحثا منها عن تفعيل التقارب بين المواطن و محيطه في ظل الأحداث التي تعرفها البلاد، إهتم بعض الناشرين بإصدار صحف جوارية خاصة على مستوى الجهة الغربية للبلاد. إذ بلغ عددها عام 2010، 21 يومية مقابل 10 بالجهة الشرقية (وزارة الاتصال، 2010). لكن تبقى العاصمة من أكثر المناطق كثافة من حيث تركز العناوين الصحفية بالنظر إلى أهمية موقعها من الناحية السياسية، الاقتصادية والإدارية.

- صحف الإثارة: تعتبر يومية الشروق اليومي و النهار الجديد من أكثر العناوين إثارة بسبب إهتمامهما بنوعية معينة من الأخبار، منها بالخصوص القضايا الاجتماعية.

1.1, 2. التحولات الاقتصادية للمؤسسات الصحفية:

يمكن إيجاز التحولات الاقتصادية التي مست المؤسسات الصحفية في ما يلي :

- ظهور بداية من عام 2000، مؤسسات صحفية ضخمة من حيث الاستثمارات تتمتع باستقلالية مادية ومالية على غرار يوميي الوطن والخبر اللتين تمتلكان شركة للطبع والتوزيع وهي الشركة الجزائرية لطباعة وتوزيع الصحافة ALDP. لذلك، فهما تمثلان "النموذج المتداخل" (MATHIEN,2003 :105): الوحيد حتى الآن لصناعة الصحف بفضل مداخلها من الإشهار الخاص الآتي المتحصل عليه من الشركات الأجنبية المتخصصة في الخدمات كمتعاملي الهاتف النقل ووكلاء السيارات. لكن، تعيش اليومييتين صعوبات مالية منذ 2014 خاصة بالنسبة ليومية الخبر التي لم تنجح في بيع أسهم مجموعتها لمجمع ربراب في صائفة 2016 خاصة بعد إطلاقها لقناة كي بي سي. في المقابل، تعتمد أغلبية الصحف على إمكانيات الدولة في الطبع و في الإشهار وهو ما يجعلها تمثل النموذج "الغير المتداخل" (MATHIEN, 2003 :106) لصناعة الصحف.

- بروز مجموعتين إعلاميتين في المشهد الإعلامي وهما مجموعة ربراب المالك ليوميي لبيرتي و محاولته لشراء مجموعة الخبر. و كذلك، مجموعة حداد، المالك ليوميي الوقت الناطقة بالعربية وبالفرنسية وقناتي الجزائر نيوز و ألجيري نيوز. يضاف إليهما عدة مستثمرين في مجال الصحف و القنوات التلفزيونية لكن هم غير معروفين بالنسبة للرأي العام.

1.1.3. المواقع الإخبارية الإلكترونية: اهتمت أهم اليوميات الخاصة بالاستثمار في

تكنولوجيات الإتصال والإعلام بهدف استقطاب الجالية الجزائرية بالمهجو جلب قراء جدد ومداخل مالية أخرى. وفي هذا الإطار، تعد يومية الوطن من أولى اليوميات الخاصة التي اهتمت بتطوير إستخدامها للإنترنت باستثمارها في تطوير موقعها الإخباري الإلكتروني منذ ديسمبر 2007 ثم عام 2010 كما هو الشأن أيضا بالنسبة ليوميي لبيرتي و الوطن.

وفي هذا الإطار، تعد جريدة الوطن الناطقة بالفرنسية من أولى اليوميات الخاصة التي إهتمت بتطوير إستخداماتها للإنترنت بداية من ديسمبر 1997 حيث كانت السبابة وطنيا في إنشاء موقع لها وولجت بذلك عالم الصحافة الإلكترونية في شكل طبعة بي دي ف PDF و HTML تليها يوميات خاصة أخرى مثل ليبرتي عام 1999 وحتى العمومية على غرار يومية المجاهد. بالنسبة ليومية الوطن، وحسب الإحصائيات المقدمة من موقع قوقل Google، فإنه ما بين الفترة الممتدة من 25 جانفي إلى 24 فيفري 2009، فإنه «بلغ عدد الدول التي زار قراؤها اليومية ب191 دولة من بينها الجزائر ب473940 زائر لـ 2,22 صفحة بمدة ولوج تقدر ب3,35 دقيقة تليها فرنسا ب401592 زائر لـ 2,35 صفحة لمدة ولوج تقدر ب3,04 دقيقة، كندا ب66.630 زائر لـ 2,52 صفحة لمدة ولوج تقدر ب4,18 دقيقة، الولايات المتحدة الأمريكية ب29.253 زائر لـ 2,68 صفحة لمدة دخول تقدر ب4,20 دقيقة والمغرب ب23.935 زائر لـ 1,61 صفحة بمدة دخول تقدر ب2,12 دقيقة».

لكن، ابتداءً من عام 2012، وفي إطار اعتماد الجريدة على لائتراتيحية جديدة تقوم على التنويع في مداخلها من الإشهار و إحداث التوازن في مواردها بين طبعها الورقية و الإلكترونية.

قامت أولا، برفع مداخل طبعها الورقية من خلال رفع سعر الجريدة إلى 15 دج نهاية عام 2011 و نشر الطبعة الإلكترونية للصحيفة بعد مدة من الزمن حماية للطبعة الورقية وإجبار القارئ على اقتنائها من الأكشاك.

ثانيا، قامت بتنويع وتحديث الطبعة الإلكترونية من خلال تشكيل هيئة تحرير مختصة في الصحافة الإلكترونية بما يخدم حاجات قرائها على الإنترنت خاصة فيما يتعلق بالأخبار الآنية و الفيديو و مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك و FaceBook واستقطاب المعلنين خاصة متعاملي الهاتف النقالو وكالات السيارات.

تعتبر يومية الخبر من أوائل اليوميات الناطقة بالعربية التي اهتمت بالطبعة الإلكترونية كما هو الحال بالنسبة ليومية الشروق اليومي. وفي هذا الإطار، «بلغ عدد زوار يومية الخبر بأكثر من 3 مليون زائر شهريا أي أكثر من 100.000 قارئ يوميا في عام 2008 (TSA, 2008)».

لكن، في المقابل، باتت الطباعات الورقية للصحف الخاصة بداية من عام 2014 أمام وضعية جديدة في ظل منافسة المواقع الإخبارية لها "Pure players"، على غرار TSA تي اس أ التي تأسست في جوان 2007 و باتت من أكثر المواقع

استقطابا للقراء بفعل مجانية أخبارها وهو ما جعلها في ظل الأزمة التي عرفتھا الصحف الورقية بداية من عام 2015 وخاصة في عام 2019 من أهم مصادر إعلام المواطن إضافة إلى قنوات التلفزيونية الخاصة ومواقع التواصل الاجتماعي.

1.2. مرحلة التراجع في ظل الأزمة الاقتصادية و تنامي المواقع الإخبارية الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي 2014-2021:

شهدت البلاد عام 2014 بداية الأزمة الاقتصادية التي عصفت بكل القطاعات الاقتصادية للبلاد العمومية والخاصة بعد تأثرها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتراجع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع الاستثمارات في الإشهار سواء بالنسبة للصحف أو القنوات التلفزيونية الخاصة منذ 2014. وبالتالي، تواجه الصحف على وجه الخصوص صعوبات مالية كبيرة. وعليه، شهد المشهد الإعلامي منذ 2014، توقف 60 عنوانا عن الصدور منها 26 يومية و 34 أسبوعية حسب تصريحات وزير الاتصال بتاريخ 9 أكتوبر 2017 على القناة الإذاعية الثالثة في ظل غياب إحصائيات رسمية حول التحولات التي يعرفها المشهد. وفي هذا الإطار، توقفت يومية لاتربيون الناطقة بالفرنسية، يومية الوصل وكذلك يومية صوت الغرب الناطقة بالفرنسية. ومن أهم ما ميز هذه الفترة نذكر :

- ارتفاع نفقات الطبع في ظل سيطرة مطابع الدولة على عملية طبع معظم الصحف بحيث يتوفر المشهد الاعلامي على 7 مطابع عمومية تطبع فيها أغلبية العناوين الصحفية. يضاف إليها، تراجع مداخل العناوين في ظل نزوح المعلنين إلى القنوات التلفزيونية الخاصة مما دفع باليوميات الخاصة إلى رفع سعر جرائدها من 10 دج إلى 20 دج بداية من عام 2011 ثم 30 دج بتاريخ 02.02.2017. كما هو الحال بالنسبة لليوميتين الناطقتين بالفرنسية الوطن و ليبرتي اللتين رفعتا سعرهما إلى 30 دج إلى غاية اليوم. كما، تراجع سحب العناوين الصحفية في ظل غياب أرقام عن حجم سحبها باستثناء بعض اليوميات المنظمة لمكتب تثبيت التوزيع الفرنسي OJD الذي أظهر تراجع سحب يومية الوطن من 114 735 نسخة عام 2012 إلى 82.934 نسخة عام 2016 أي بنسبة 13,02% (acpm, 2017).

- ارتفاع ديون الصحف اليومية كقضية توقيف صدور 8 يوميات في جوان 2014 وهم يومية الفجر، الجزائر نيوز في طبعتها بالعربية والفرنسية، الأجواء بطبعتها الناطقة بالفرنسية وبالعربية، الأمة الناطقة بالعربية، و إرسال إعدارا إلى 15 يومية أخرى منها الشروق اليومي. وتعتبر يومية الفجر أول ضحية لتوقيف بتاريخ 3 جوان 2014 بحيث بلغت ديونها 55 مليون دج أي 5 ملايين و 500 مليون سنتيم لدى مطبعة الوسط. كما تفاقت وضعيتها المالية خلال عام 2017 بسبب تراجع كبير لمداخيلها من الإشهار العمومي في ظل غياب الإشهار الخاص مما جعلها تتخبط في أزمة حقيقية دفعت بمديرتها إلى الإضراب عن الطعام في 13 نوفمبر عام 2017 لمدة أسبوع تنديدا بقرب زوال جريدتها.

تجدر الإشارة إلى، أن مجموع الصحف التي عانت الأزمة لا تزال تنشط على الساحة الإعلامية بفضل الإعانات الغير المباشرة للدولة من خلال الطبع و الإشهار العمومي مثل يومية الشروق اليومي أو من خلال تمويلها الخاص مثلما هو الحال بالنسبة ليومية الوطن و ليبرتي.

- تغيير الإستراتيجية التسويقية لمعاملتي الاتصالات ووكلاء السيارات منذ 2015 من خلال تقليص حجم الإشهار في الصحف والقنوات التلفزيونية الخاصة. أدى ذلك إلى تراجع مداخيل اليوميات الخاصة من الإشهار الخاص على وجه الخصوص التي لا تتحصل على الإشهار العمومي بحيث تراجع سوق الإشهار بين 2015 و 2016 بـ 65% حسب تصريحات وزير الاتصال السيد كعوان خلال مروره بالقناة الإذاعية الثالثة يوم 9 أكتوبر 2017.

- انهيار كبرى المجموعات الإعلامية مثل المجموعة الإعلامية ميديا غروب بسبب المتابعات القضائية التي طالت أصحابها مما انعكس سلبا على الصحف و القنوات التلفزيونية الخاصة على غرار صاحب مجموعة النهار وميديا غروب.

في المقابل، عرفت الصحف الالكترونية أوج انتشارها على الرغم من نقص مداخيلها من الإشهار بسبب تواجد محتشم للمعلنين على صفحاتها رغم انخفاض أسعارها الإشهارية مقارنة بالقنوات التلفزيونية أو الصحف. و فيما يلي أهم التحولات التي عرفت الصحف الالكترونية بعد عام 2015 :

- تنامي المواقع الإخبارية على الانترنت "Pure Players" في الوقت الذي عرفت فيه الصحف المطبوعة أزمة خانقة بداية من عام 2014 بسبب تراجع مداخيلها من الإشهار سواء الخاص أو العمومي. لهذا، شهدت الساحة الإعلامية بروز عدة مواقع على غرار الجزائر 24 بتاريخ 24 مارس 2014، الجزائر اليوم

للصحفي السابق في يومية الخبر عبد الوهاب بوكروخ. تليها، مواقع أخرى جديدة DIA في شهر أكتوبر من عام 2015 و موقع alg24 عام 2017 لمجموعة النهار و موقع Algérie part المتخصص في التحقيقات وإثارة فضائح الفساد الذي أطلقه الصحفي عبدو سمار بتاريخ ماي 2017 بعد مغادرته لموقع .Algérie focus

لكن الملاحظ هو أن أغلبية مدراء أو أصحاب المواقع هم صحفيون سابقون في الصحافة و لديهم أكثر من 10 سنوات خبرة في المجال ذاته على غرار الصحفي طارق حفيد صاحب موقع impact24 الذي لديه 14 سنة خبرة في يومية Le Soir d'Algérie و الصحفي عبدو سمار صاحب موقع **Algérie Focus** قبل التنازل عليه و إنشاء موقعه الخاص Algériepart بحيث لديه 10 سنوات في يوميتي الوطن ولوماتان (Fatima Zohra Taiebi Moussaoui, Année du Magreheb, 2016)

تعتمد أغلبية المواقع على تمويل ذاتي في بداية نشاطها خاصة أن نفقات نشاط المواقع هو أقل تكلفة من الصحف المطبوعة ثم يقوم أصحابها بالبحث عن معلنين مثل متعاملي الهاتف النقل أو وكلاء السيارات كما كان عليه الحال في بداية ظهور أولى المواقع في بداية سنوات الألفين خاصة ما بين 2010-2014. لكنهم، سرعان ما تلقوا عدة صعوبات في استقطاب المعلنين على الانترنت. يضاف إليه، اهتمام المعلنين بالإشهار على القنوات التلفزيونية الخاصة و مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر متابعة من قبل المواطنين مقارنة بالصحف المطبوعة أو المواقع الإخبارية.

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي باتت تعصف اليوم بنشاط الصحف المكتوبة في ظل التغيرات التي تعرفها البلاد من الناحية السياسية و الاقتصادية منذ عام 2019 وخاصة مع الأزمة الصحية، فإنها تعرف اليوم مع القنوات التلفزيونية الخاصة، أزمة شرعية لدى الجماهير بعد فشلها في نقل تحركات الشارع منذ فيفري عام 2019 باستثناء يوميتين فقط من مجموع 140 يومية وطنية و 20 قناة تلفزيونية خاصة. في المقابل، استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الالكترونية من استقطاب الملايين من المواطنين بسبب تغطيتها المباشرة و نقلها لتحركات الشارع الجزائري منذ 2019 من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي لعبت دورا بارزا في نقل الأحداث آنذاك على غرار موقع fakenews الذي تأسس في أفريل 2019 في ظل حرب مواقع التواصل الاجتماعي بين الأخبار الصحيحة و الكاذبة ويحتوي على 100,000 مشترك يتناول المعلومات الملفقة والإشاعات وموقع آخر هو سلمية نيوز الذي

تأسس في مارس 2019 من قبل مجموعة من طلبة الهندسة المعمارية يحتوي على 2300 مشترك.

و انطلاقا مما سبق، تعاني الصحف المكتوبة منذ 2015 أزمة اقتصادية خانقة من جهة بسبب اعتمادها المتواصل على الإشهار العمومي و الخاص في ظل غياب إستراتيجية لتنويع مصادر تمويلها منذ نشأتها في بداية التسعينيات وتبعات التحولات التي تعرفها الواجهة السياسية للبلاد خاصة المتابعات القضائية التي طالت معظم كبريات المجموعات الإعلامية وكذلك أزمة شرعيتها لدى الجماهير منذ بداية الحراك الشعبي في فيفري عام 2019 من جهة أخرى.

2. الشروط القانونية للصحف المطبوعة و الالكترونية في الجزائر :

من الناحية القانونية، تعرف المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها فوضى مهنية وتراجعا في أخلاقيات مهنة الصحافة أمام غياب الآليات الكفيلة بتطبيق القوانين التي تسمح بتنظيمها بما يحفظ مكتسبات التعددية الإعلامية و حرية الصحافة خاصة فيما يتعلق بتنظيم الصحف الالكترونية مهنيا وتنظيميا في ظل تعاظم دورها في إعلام المواطن ومحاربة انتشار المعلومات الملفقة على حساب المعلومة الصحيحة الخاصة بمهنة الصحافة.

ويلاحظ وجود إشكاليين في تنظيم الصحف المكتوبة والالكترونية يتمحوران حول أخلاقيات مهنة الصحافة بالنسبة لكل وسائل الإعلام في الجزائر وكذلك تنظيم الصحف الالكترونية من الناحية التقنية والمهنية من خلال اعتبارها قنوات إخبارية و اتصالية جديدة تضمن حق المواطن في المعلومة.

2. 1. القانون العضوي للإعلام لعام 2012:

شهدت الجزائر بداية من عام 2011، جملة من الإصلاحات، أهمها: رفع حالة الطوارئ بتاريخ 22 فيفري 2011 وإصدار قوانين جديدة على غرار قانون الأحزاب والقانون العضوي للإعلام عام 2012. لكن، على وجه الخصوص قانون السمعى البصري الذي تم إقراره 2014.

إذ، تعتبر تلك إصلاحات كامتداد لمكاسب دستور 1989 و قانون الإعلام لعام 1990 الذي سمح بميلاد ما يسمى بـ "الصحافة المستقلة". إذن، عرف

المشهد الإعلامي بداية من عام 2011، أولى القنوات التلفزيونية الخاصة قبل صدور قانون السمعى البصرى عام 2014 لكن فى ظل ركود سوق الإشهار فى الجزائر بداية من عام 2014 بسبب تبعات الأزمة المالية الأوروبية عام 2008.

تزامن إصدار القانون العضوى رقم 12- 05 المؤرخ فى 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 (القانون العضوى للإعلام، 2012) المتعلق بالإعلام مع الإصلاحات التى باشرتھا الدولة المعلن بداية من عام 2011. وفى هذا الموضوع، قاد البرلمان مجموعة مشاورات بداية من 21 ماي 2011 إلى غاية 21 جوان 2011 من نفس السنة مع أساتذة جامعيين و خبراء فى مجالات متعددة.

بالنسبة لمختلف أنشطة الإعلام، فإنه من أهم ما جاء فى القانون الجديد، نذكر بالنسبة لـ:

أ. الصحافة المكتوبة:

- سلطة الضبط :

- خضوع الصحافة المكتوبة لسلطة الضبط حسب المادة 40 بدلا من المجلس الأعلى للإعلام حسب المادة 59 من قانون الإعلام لعام 1990. كما، تتمثل أهم صلاحية لهذه السلطة مقارنة بالمجلس، فى منح الاعتماد فى أجل 60 يوما ابتداء من تاريخ إيداع التصريح للنشر حسب المادة 13 بدلا من 30 يوما فى القانون السابق. تتمتع سلطة الضبط أيضا، بصلاحية توقيف النشرية حسب المادة 27 من القانون العضوى المتعلق بالإعلام. وعلينا الإشارة، إلى أن المشرع قد أبقى على نظام التصريح القائم على تقديم معلومات عن النشرية عند إيداعه لدى سلطة الضبط بدلا من وكيل الجمهورية حسب المادة 14 من القانون السابق.

- إخضاع شروط جديدة لإصدار الصحيفة بالنسبة للمدير مسؤول النشر تتعلق حسب المادة 23 من القانون الجديد بشرط امتلاك الشهادة الجامعية والخبرة مهنية التى لا تقل عن 10 سنوات عوض تلك المنصوص عليها فى المادة 22 من قانون الإعلام لعام 1990.

- الشفافية المالية و إدارية:

- منع التمرکز من خلال المادة 25 منه بحيث لا يسمح للشخص المعنوى الخاضع للقانون الجزائرى امتلاك، مراقبة أو تسيير أكثر من نشرية واحدة من الإعلام الشامل تصدر بالجزائر و بنفس الدورية. لذلك، تهدف هذه المادة، إلى

تجنب ظاهرة تركز الصحف في يد شخص واحد أو في يد مجموعة صناعية أو مالية واحدة من شأنها تهديد التعددية الإعلامية و حرية الصحافة التي تصبح رهينة أصحاب رؤوس الأموال.

- أشارت المادة 27 إلى إمكانية توقيف النشرية من قبل سلطة الضبط في حالة عدم نشرها لبيانات خاصة بهوية المؤسسة الصحفية على صفحاتها يوميا كاسم ولقب المدير و الغرض التجاري من النشرية إلخ، حسب المادة 26. وفي هذا الموضوع، يهدف المشرع إلى منح شفافية أكبر في المعلومات الخاصة بالصحيفة حتى يتمكن القراء من معرفة هوية من يقرؤون لهم. كما، أقر المشرع في قانون الإعلام لعام 2012 بالشفافية في حجم السحب مثلما أقره قانون الإعلام لعام 1990. لكن، لم تطبق معظم الصحف هذه النقطة باستثناء البعض منها كيومية الخبر.

- نشر الحصيلة المالية للصحف: إذ، ألزمت المادة 30 من القانون الجديد، النشرية الدورية بنشر حصيلة حساباتها سنويا على صفحاتها. وخلافا للصحافة الفرنسية التي تتمتع بالشفافية في مداخلها سواء من حيث الإشهار أو من حيث المبيعات، فإن التسيير المالي للصحف الخاصة في الجزائر، يتميز بالغموض إلى غاية اليوم.

- إنشاء جهاز إثبات التوزيع حسب المادة 39، و هو ما يعد حدثا جديدا في هذا القانون مقارنة بقانون الإعلام لعام 1990. وفي هذا الإطار، انضمت بعض الصحف الخاصة إلى جهاز إثبات التوزيع الفرنسي O.J.D و هم : الوطن، النهار الجديد و الشروق اليومي في ظل الغموض الذي يكتنف حقيقة توزيع، مبيعات ومرتجعات الصحف بهدف جلب المعلنين و الحصول على أكبر عائدات من الإشهار.

- المساحة الإشهارية: نصت المادة 28، على انه لا يمكن لأية نشرية دورية للإعلام العام أن تخصص أكثر من ثلث 1/3 مساحتها الإجمالية للإشهار و الاستطلاعات الإشهارية. وعليه، يهدف المشرع إلى تجنب قدر المستطاع تغلب المادة الإشهارية على المادة الإخبارية مما قد يفقد الصحفية مصداقيتها لدى القراء.

ب. الإعلام الالكتروني:

بالنسبة للصحف الإلكترونية، لم يشر التشريع الجزائري إلى الصحافة الالكترونية إلا بدءًا من قانون الإعلام عام 2012 من خلال ستة مواد بداية من المادة 67 إلى غاية المادة 72 التي تمثل مجموعة تعاريف خاصة فقط "بالاتصال عبر الانترنت" سواء المكتوب أو السمعي البصري. وفي هذا الإطار، يعرف الاتصال عبر الانترنت الخاص بالصحافة حسب المادة 67 بكونه: « كل خدمة اتصال مكتوب عبر الانترنت موجهة للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويتحكم في محتواها الافتتاحي » وتضيف المادة 68: «يتمثل نشاط الصحافة المكتوبة عبر الانترنت، في إنتاج مضمون أصلي موجه إلى الصالح العام، ويجدد بصفة منتظمة و يتكون من أخبار لها صلة بالأحداث تكون موضوع معالجة ذات طابع صحفي » (القانون العضوي للإعلام، 2012)، هو ما ينطبق أيضا على خدمة اتصال السمعي البصري.

وعليه، اشترط المشرع الجزائري المهنية في النشاط الإخباري الالكتروني سواء بالنسبة لنشاط اتصال المكتوب أو السمعي البصري وبخضوعه للقانون الجزائري. لكنه، استبعد من خلال المواد السالفة الذكر، المطبوعات الورقية في حالة التطابق بين النسخة عبر الانترنت و النسخة الأصلية الورقية. كما، استبعد كذلك، خدمات الاتصال السمعي البصري التي تمارس خارج الانترنت من هذا التصنيف.

لكن، عرف المشهد الإعلامي في شهر نوفمبر عام 2020 صدور أول نص قانوني خاص بالصحف الالكترونية تمثل في المرسوم التنفيذي رقم 20-332 الخاص بكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت المتضمن 42 مادة و ملحق نموذجي للتصريح بممارسة نشاط الإعلام الالكتروني (المرسوم التنفيذي رقم 20-332).

2.2. المرسوم التنفيذي رقم 20-332 المتعلق بكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت و حق الرد و التصحيح:

جاء المرسوم ليثمن ما جاء في المواد الأولى للقانون العلام العضوي فيما يتعلق بشرط المهنية الصحفية في نشاط الإعلام الالكتروني من خلال تركيزه على الجانب الإداري لإنشاء المواقع الإخبارية الالكترونية. لكنه، أضاف عدة شروط جديدة منها ما نصت عليه المادة 5 منه المتعلقة بضرورة تمتع مدير الإعلام الالكتروني بـ 3 سنوات خبرة مهنية على الأقل. كذلك، خضوع موقع نشاط الإعلام الالكتروني للتوطين في الجزائر بامتداد اسم النطاق DZ حسب

المادة 6. كما أكد المرسوم على نظام التصريح في إنشاء المواقع حسب المادة 22 منه.

كذلك، تضمن المرسوم موضوع جد مهم هو مسؤولية مدير الموقع و مستضيفه hébergeur فيما يتعلق بالمضامين الغير لائقة في حالة وجودها حسب المواد التالية 18، 13 و 19 منه.

لكن، ما يعاب على هذا المرسوم هو تركيز المشرع على الجانب الإداري و التقني في مراقبة محتويات المواقع دون الاهتمام بالمهنية في نشاط الإعلام الالكتروني، خاصة فيما يتعلق بالأخبار الملققة FAKENEWS كما هو منصوص عليه في قانون العقوبات المعدل في أفريل من عام 2020. كذلك، دون تناول أنواع المواقع الإخبارية الإلكترونية وأهداف كل نوع، الإشهار وحقوق الصحفيين بالنسبة للمواقع الإخبارية الإلكترونية. وأخيرا، خضوع إنشاء المواقع الإخبارية الناطقة بالفرنسية لطلب مسبق لدى الجهات المختصة مما يهدد مستقبل المواقع الإخبارية الحالية.

وانطلاقا مما سبق، تبقى النصوص القانونية المتعلقة بالصحف المكتوبة أو الالكترونية غير كافية خاصة فيما يتعلق بالجانب المهني في ظل انتشار الأخبار الملققة. يضاف إليه، غياب قانون الإشهار منذ بداية التعددية إلى غاية اليوم وكذلك نصوص قانونية لتوزيع مساعدات الدولة على الصحف على ضوء الأزمة الخانقة التي تعرفها منذ 2015 في ظل منافسة الصحف الالكترونية، القنوات التلفزيونية الخاصة ومواقع التواصل الاجتماعي لها بما يضمن لها البقاء و الاستمرار في بيئة تتجه لا محالة إلى التعايش مع البيئة الرقمية الجديدة في صناعة الخبر.

. قائمة المراجع:

أ- الأطروحات:

- بلحاجي، وهيبه، (جوان 2014)، الشروط القانونية والاقتصادية لحرية الصحافة الخاصة في الجزائر 1999-2013، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر.
3، الجزائر.

ب- المقالات:

- بلحاجي، وهيبه،(جوان 2013)، البيئة القانونية لحرية الصحافة في الجزائر بعد 1999، الصحافة الخاصة كنموذج لدراسة، مقال علمي نشر في مجلة المفكر، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ج- مواقع الانترنت:

- [http : www.tsa-algerie.com](http://www.tsa-algerie.com) du 13.09.2008.
- www.acpm.fr du 1.10.2017 à 11h00.
- www.huffpostmaghreb.com du 02.06.2014, à 20h10.
- FZT MOUSSAOUI, Le développement de la presse électronique en Algérie, Années du Maghreb,in www.journals.openedition.org,le20mars2021,22H00.

د- النصوص القانونية:

- القانون العضوي رقم 12-05 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 15.01.1012.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-332 بتاريخ 22 نوفمبر 2020 المحدد لكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت و نشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد70 ، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

ذ. الوثائق الرسمية:

- وزارة الاتصال،(2006)، دفتر الاتصال.
- وزارة الاتصال،(2008)، دفتر الاتصال، عدد خاص باليوم العالمي لحرية الصحافة.
- وزارة الاتصال،(2010)، دفتر الاتصال، عدد خاص باليوم العالمي لحرية الصحافة.

المراجع باللغة الأجنبية:

- AHCENE-DJABALLAH, Belkacem,(2011) presse écrite francophone ; chronologie d'une mort programmée, In Le Quotidien d'Oran., n°5140.
- MATHIEN . Michel,(2003) , **Economie générale des médias**, éditions ellipses Marketing, France.
- BENLKADI, Kamel, (2009),Site web d'El Watan : Prés de 1,2 million de visites par mois », In El Watan, n°558.1, p.32.

"الرهانات الاقتصادية و التشريعية للصحافة الالكترونية و الصحف المطبوعة في الجزائر ما بين 2015-2021"
د. بلحاجي وهيبه